بسم الله الرحمن الرحيم

تصـــدير

سلطة ·· لا تسلط

يقول المؤرخ الانجليزى لورد أكتون ACTON وهو مـن أبرز مفكرى القرن التاسع عشر « أن أشد اختبار يقينى نحكم به عما اذا كان بلد من البلاد حرا ، هو مقدار ما تنعم به الأقليات فيه من أمن » ·

وهذا الاختبار ، بالتعرف على مدى الاهتمام بالأقليات ، وعلى مدى ما تحظى به من احترام ، وما تتمتع به من أمن فى بلد ما ، الى جانب كونه مقياسا صحيحا الى مدى بعيد ، فيه من العـدالة الكثير ·

ذلك أن الأقلية قبل كونها كذلك وبغض النظر عنه ، ما هى الا أفراد طبيعيون ··· أشخاص من لحم ودم ··· يحســـون ويشعرون ، يتألمون ويفرحون ، ويشقون ويسعدون ، شـأنهم شأن أفراد الغالبية تماما بتمام · وأنه مهمـا أوحى وصـــفهم بالأقلية من معانى القلة فى العدد والآراء مما يستدل منـه على الضعف وقلة تاثرهم بغيرهم أو تأثيرهم فيمن حولهم ، فان هذا لا يمكن أن ينزع عنهم كيانهم الفعلى الحقيقى الملموس كبشر ، ولا أن يجردهم من آدميتهم ، فهم قبـل كل شىء ورغم كل شىء أناس ·

ومن ناحية أخرى فان الأقلية شانها شأن الغالبية ، وكلاهما شأن الدولة أو الجماعة أو الشعب الذى ينقسم أفراده الى أغلبية وأقلية ، كلها أسماء لتصورات لكائنات ليس لها وجود فعلى ، فهى مجرد أفكار فى أذهاننا لا تجسيد لها ماديا ، ولا قيام ملموس لها فى عالمنا الوجودى ، عالم المحسوس ، انها ليست كائنات حية ولا توجد الا فى أفكارنا فحسب فهى غير مرئية ولا ملموسة ولا تحس ولا تشعر ولا تتألم ولا تسعد ولا تشقى ٠

٠٠٠

ولكن اذا كانت هى كذلك فكيف ظهرت ؟

ولماذا قامت فى أفكارنا ؟ ٠٠٠٠

وما دواعى تقبل عقولنا لها ؟ ٠٠٠٠

واستقرارها فى أذهاننا ؟ ٠٠٠٠ وكأنها كائنات حية تعيش بيننا ، بل أصبح لها من الأهمية والقداسة ـ ما جعلها تحكمنا وتتحكم فينا ؟؟ الغير موجود يحكم ويتحكم فى الموجود !!!

الحقيقة التاريخية أن كل هذه الافكار ابتدعها المفكرون والفلاسفة ٠٠٠ بل التجأوا الى ابتداعها لانقاذ المحكومين من بنى الانسان من ظلم الحكم الشخصى للملوك والحكام المستبدين ٠ فابتدعوا فكرة المدينه والتى هى أساس لفكرة الدولة ليوفروا للانسان الاستقرار والطمأنينة وحاجياته وحمايته ، على أن يخضع لحاكم المدينة ، ولرئيس الدولة ٠ فلما أساء الحكام هذا الخضوع منه واستبدوا به ابتدع له الفلاسفة فكرة المجتمع والشعب لينقذوه من حكم الفرد الشخصى للانسان الطبيعى باحلال حكم الجماعة وحكم الشعب محل حكم الفرد ، فيسترد بهذا حريته وسيادته وأنه بهذا سيحكم نفسه بنفسه ٠

فهل حققت هذه الافكار الغرض منها والآمال المعقودة عليها ؟؟

هل حققت للانسان حريته ؟؟
واسترد سيادته ؟؟
او حتى انجته وجنبته الاستبداد ؟؟

انه مع التقدير التام للفلاسفة والمفكرين الذين تصدوا للدفاع عن الانسان بالتصدى للطغيان بالفكر والفكرة ... الا أن الانسان ما زال يقاسى الظلم والاستبداد حتى اليوم من حكامه بل ان هذه الافكار أوقعته فى متاهات وضياع ، واستطاع الطغاة استغلال هذه الافكار التى قامت لحماية الانسان من طغيانهم ، استغلوها لصالحهم واتخذوها سندا لاستبدادهم ولشرعية تسلطهم .

وأصبح حال الانسان فى الدولة كما صوره الفيلسوف الانجليزى توماس هوبز : « هذا التنين الضخم الذى يسمونه الدولة .. من عمل الفن ... انه لانسان صناعى صنع لحماية الانسان الطبيعى واستعباده » ..!!

لقد كان الانسان القديم ـ انسان ما قبل التاريخ ـ يعيش فى حالة الطبيعة التى فطر عليها ، يحكم نفسه بنفسه وفقا للقوانين الطبيعية . ثم أوهموه بالأساطير أن فردا ما هو الآلهة فى صورة انسان على الأرض وجد ليحكمه ... فالخضوع له ، وتقبل الذل والقهر والاستبداد منه عبادة ، وأنه لا يسأل عما يفعل .

وظل الانسان تحت هذا الحكم ـ حكم الملوك الآلهة ـ طوال عهود الحضارات الأولى التى عرفها التاريخ من سومريين وبابليين

وآشوريين وفينيقيين وفراعنة حتى تنبه الانسان الى خرافة ادعاء الملوك بأنهم آلهة ، وأصبح من العسير اقناعه بها ، فتنازل الحاكم عن كونه الها وارتضى بوصفه مبعوث الاله والمعين من لدنه وأنه يحكمها بالحق الالهى حكما مطلقا لا يسأل عنه الا بمعرفة الآلهة · حتى أنه لما أراد ملك أن يقنن قوانين للانسان حرص على أن لا تتعارض هذه القوانين مع ارادة الملك فنص قانون جستنيان ـ القانون الرومانى القديم ـ على أن ما يريده الملك له قوة القانون ·

وظل الحكام يتمسكون به حتى القرن الثامن عشر يوم أعلن لويس الرابع عشر « الدولة هى شخصى » · واستمرت حقبة الحق الالهى حتى ثار الانسان ضد هذا الحق فقامت الثورة فى انجلترا والمستعمرات الامريكية والثورة الفرنسية ولم تقم فى روسيا الا فى عام ١٩١٧ · قامت هذه الثورات بما كلفتها من أرواح ودماء استجابة لفكرة وجود شخص اسمى يطلق عليه « الشعب » ترسخ فيه السيادة بالطبيعة · واتجهت أفكار الفلاسفة والمفكرين الى فكرة العقد ، أو أسطورة العقد الاجتماعى ، وشارك فى احيائها وتوضيحها الفيلسوفان الانجليزيان توماس هوبز وجون لوك ثم الفيلسوف الفرنسى جان جاك روسو ويتفق الثلاثة فى أنه بموجب عقد تنازل الانسان عن حقوقه الطبيعية !!! « وفى رأى روسو أن السيادة للشعب وبالتالى انتقلت السلطة للشعب » · وأصبح الشعب وهو فكرة مجردة صاحب السيادة ·

ولكن أين هو الشعب ؟ وأين يداه يمسك بهما السلطة ؟ ؟ وماذا أصبح حال الانسان ؟ وما صار اليه بعد كل هذا الكفاح والمحاولات والافكار التى اشترك فيها آلاف وآلاف من المفكرين منذ غابر الازمان وعبر عصور وعصور ؟؟؟

ان حكم الرسب الذى قام ابان الثورة الفرنسية أظهر أن

الشعب اذا حصل على السلطة المطلقة كان أشد استبدادا من حكم فردى • وأظهر لمن ؟؟ حتى للشعب الفرنسى !!! هذا مثال ••• ومثال آخر :

ان ما جاء بتقرير السياسى السوفيتى خورتوتشيف المقدم للحزب الشيوعى فى مؤتمره العشرين يبين لنا الى أى حد وصل حاكم كان يحكم باسم الشعب ••

يقول التقرير :

« عمدت اللجنة المركزية بعد وفاة ستالين الى تنفيذ سياسة ترمى لاعلان استنكار التعاليم الماركسية اللينينية لاعلاء فرد ما ، ورفعه فوق البشر ، ونعته بصفات خارقة للطبيعة تشبه صفات الاله ، ويفترض فى هذا الانسان أنه يعرف كل شىء ، ويرى كل شىء ، ويفكر بكل شىء ، ويستطيع أن يعرف كل شىء ، وهو معصوم من الخطأ فى كل ما يفعل • وهذا هو الاعتقاد الذى نشر بيننا حول ستالين لعدة سنوات » •

فهل كان الملك الاله غير ذلك ؟؟؟!! •

وفى مصر ثبت لدى القضاء أن البلاد كان يحكمها فى الستينات عهد يستند الى الشعب أذل الانسان ، وحط من كرامته بهمجية وبربرية لم يسبق مثلها فى التاريخ ••• حكم ارهابى ••• سجن بلا جريمة ، وتعذيب بوحشية بلا جريرة ، وقتل بلا ذنب •

كان هذا ما قاساه الانسان من حاكم يحكم باسم الشعب ! ! !

بل وحتى وقتنا هذا قامت تجربة تشهد على مدى استغلال الطغاة لفكرة الشعب ••• ففى أول مارس من هذا العام (١٩٧٧) أعلن المتحكم فى ليبيا والقابض على أنفاس شعبها •

ما أسماه بقيام سلطة الشعب ...

وأستنادا الى هذا قام بابعاد كل من كان يشاركه الحكم ممن كانوا شركائه فى القيام بالثورة عام ١٩٦٩ ... ابعدهم رغم أنف مؤتمره ولجانه التى يدعى أنها صاحبة الأمر والقرار ...

واستنادا الى قيام سلطة الشعب أبقى نفسه وحيدا قابضا على السلطة ...

أما الشعب الذى يدعى قيام سلطته ، فقد أقام له فى السابع من ابريل ـ ولم يكن قد مضى أسابيع على اعلان قيام سلطته ـ المشانق بل المخانق ... فى الشوارع والميادين العامة ... ، وأبقى جثته تتأرجح فى الهواء .. !!!

وكان أبشع ، وافظع منظر اقتياد جماهير الشعب من نساء ورجال وتلاميذ ليروا الجثث والمشانق ...!

* *

فما مدلول هذا ومعناه ؟؟؟

وكيف يستطيع حاكم باسم الشعب أن يستبد بالانسان ؟؟؟

ثم كيف يتفادى الانسان هذا فى مستقبله ويتوقاه ؟؟؟

ان المدلول البارز والمعنى الواضح لما تقدم من صور الاستبداد والطغيان والتاله الذى مارسه حكام باسم الشعب هو أن الحاكم هو الحاكم ، ولا فرق بين حاكم وآخر مهما كان أساس اختياره ، أو السند فى سلطانه .

فلا فرق بين الحاكم الاله ، والحاكم بالحق الالهى ، وحاكم يحكم باسم الشعب واستنادا الى فكرة الشعب .

بل أن من حكم باسم الاله كان يعتقد أنه يعمل عمل الالهة ، فيحرص كل الحرص على أن تكون أعماله صالحة عادلة رحيمة بالانسان وكان يجد استرضاء الآلهة فى استرضاء المحكومين ... وها هو الملك حمورابى الذى توفى سنة ٢٠٨١ قبل الميلاد ، أى منذ أربعة آلاف سنة يستهل قانونه الشهير باسمه « قانون حمورابى » بقوله :

« أنا حمورابى الأمير الأعلى ، عابد الآلهة ، لكى أنشر العدالة ، وأقضى على الأشرار والآثمين ، وأمنع الأقوياء أن يظلموا الضعفاء ، وأرعى مصالح الخلق ، والذى أعان شعبه فى وقت محنته ، وآمن الناس على أملاكهم فى بابل » .

ويقرر حمورابى فى قانونه أنه اذا اضاع مال ولم يعرف سارقه كان هو المسئول عن ضياعه باهماله فتعوضه المدينة ، واذا قتل انسان ولم يعرف قاتله كان هو المسئول باهماله وعلى المدينة أن تدفع الدية الى ورثة القتيل تعويضا وجزاء الاهمال ، وجعل الموت جزاء لسوء استعمال الوظيفة ، ثم يختم حمورابى مجموعته بأعظم ما يحمله حاكم رؤوف للمحكومين « ان الشرائع العادلة التى رفع منارها الملك الحكيم حمورابى ، والتى أقام بها فى الارض دعائم ثابتة ، وحكومة نزيهة صالحة ... أنا الحاكم الحفيظ الامين عليها ، فى قلبى حملت أهل أرض «سومر» و«أكد» وبحكمتى قيدتهم ، حتى لا يظلم الاقوياء الضعفاء ، وحتى ينال العدالة اليتيم والارملة .. فليأت أى انسان مظلوم له قضية أمام صورتى أنا ملك العدالة ... وليقرأ النقش الذى على أثرى ، وليلق باله الى كلماتى الخطيرة ، لعل أثرى هذا يكون هاديا له فى قضيته ، ويفهم منه وضعه ويريح باله ووجدانه فينادى « أن حمورابى بالواقع حاكم كالوالد » ...

وكان أول خمس مواد فى القانون خاصة بالجرائم الماسة بالقضاء ، وأقام فى بابل محكمة استئنافية يحكم فيها قضاة الله ٠

منذ أربعة آلاف سنة يصدر حاكم يتلقى أحكامه من الآلهة قانونا يحمى به القضاء ، وفى القرن العشرين أصدر حكام يحكمون باسم الشعب قوانين بوأد القضاء ، وتشريد القضاة !!!

* *

أما كيف يتمكن الحاكم باسم الشعب من الاستبداد بالانسان ، فى ظل فكرة الشعب ، وسيادة الشعب ، فان الحاكم بمجرد أن يصبح كذلك يفقد صفة المحكومين ويكون هو وحده فى جانب ، ويبقى المحكومون فى وضعهم ، ويصف الكاتب الأمريكى لويس هال هذا التحول فى كتابه الناس والأمم فيقول :

« وما يكاد أولئك الذين تقمصتهم صفة (الشعب) أن ينفرط عقدهم حيث لم يعد يجمع بينهم العذاب تحت سيطرة مستبد ، حتى تزداد الفوارق بينهم ، حتى لو كان على رأس الدولة فلاح فانه يصبح فلاحا لا يمثل الفلاحين ، وابنه الذى يولد فى القصر لا يأتى فلاحا بالمرة ٠ ومع أن لروبسبير أو للينين فى اللحظة التى استولى فيها على مقاليد السلطة أساس من التجربة والشعور يجعله على الأقل يتقمص الشعب ، فان تجربة السلطان خليقة أن تفسده وتبعده عن طابع تمثيل الشعب فهى خليقة أن تفسده أو تعلمه أشياء لا يمكن لرفاقه السابقين أن يعرفوها أبدا ٠ كما أنها تجعله يواجه مطالب غير متوقعة مرتبطة باحتفاظه بالسلطان، وهو اذ يصل الى المجد يحقق المثل المأثور « ان عظماء الرجال يكادون دائما أن يكونوا أسوأ الرجال » ٠

وبذلك فان فكرة الشعب تبعد عن واقعها لدى الحاكم ،

ولا تكون لديه الا بمقدار ما يستعين بها فيلجأ اليها للابقاء على سلطانه وحمايته كلما تعرض ـ للخطر ·

وبعدما كان حاكم الامس يقول أنا الدولة ، أصبح حاكم اليوم يقول أنا الشعب ·

ان الحاكم بشر ، والنفس البشرية قابلة لأن تكون حاكمة أو محكومة ، فاذا كانت ضمن المحكومين تشعر بشعورهم وتطالب بمطالبهم ، واذا انتفضت من المحكومين فأصبحت حاكمة تتحول تلقائيا ، وبحكم وضعها الجديد فتصبح آمرة بعد أن كان عليها أن تطيع ، وتطالب المحكومين بالخضوع لها والطاعة ، بعد أن كانت ترفض الخضوع وتمردت على الطاعة ، وتأنف من المعارضة وهى التى ثارت بالامس من صفوف المحكومين على الغطرسة والسيطرة ·

والذى أصبح حاكما اليوم كان بالامس ينادى بالسلطة للشعب ، ولكن ما يكاد يستولى على الحكم حتى تحدثه نفسه بل تصر على أن تكون السلطة له وبيده وحده ، فكيف يوفق بين المتناقضات ؟ وكيف يسترجع السلطة كل السلطة ، والسلطة المطلقة ؟ ؟ ؟ ، وكيف ينقض عهده الذى عاهده بالامس وهو بين صفوف المحكمين بأن تكون السلطة للشعب ، فيعود ويطلبها لنفسه بعد أن أصبح حاكما ؟

نظرية أعداء الشعب :

ان الحاكم رغم أنه فرد كان دائما أذكى من المحكومين مجتمعين ، فبفضل ذكائه تقدمهم جميعا ، واحتواهم جميعا ، وبهرهم جميعا حتى حكموه عليهم ، وكان الحاكم أذكى من الفلاسفة والمفكرين الذين سلبوا السلطة من يده ، وسلموها

للشعب • فاذا كانت فكرة الشعب قد قامت لتسلب السلطة منه ، فان المصل الواقى الذى يفسد مفعولها ويسترد به السلطة كاملة مطلقة ، هو فكرة مضادة ، هى فكرة أعداء الشعب •

واذا كانت فكرة « الشعب » تسلم له السلطة نيابة عن الشعب مقيدة بأن لا يستبد بالشعب ، فان الفكرة المضادة فكرة « أعداء الشعب » تعيد له السلطة مطلقة لا تقيدها قيود ولا تحدها حدود •

واذا كان العدوان على الشعب فساد حكم وظلم وطغيان واستبداد ، فان القضاء على أعداء الشعب هدف وغاية وواجب وشجاعة وحزم •

لذلك فانه ما أن يتولى حاكم باسم الشعب الحكم الا ويوجد للشعب أعداء أو يخلق له أعداء أو يوهمه بذلك ! ! !

ويصبح للاستبداد مبرر ، بل يصبح أمرا مطلوبا يستحث عليه الحاكم ، ويصبح الاستبداد والطغيان عدلا ! !

واذا كان الحاكم سلم السلطة بالامس بيمينه للشعب استجابة للشعب ـ فقد استردها كاملة مطلقة بشماله بفضل فكرة « أعداء الشعب » •

وفكرة أعداء الشعب منهج قديم تعرض له كونفوشيوس مفكر الصين القديمة وحكيمها منذ حوالى خمسمائة عام قبل الميلاد قال كونفوشيوس :

« ان الحاكم يجب أن يكون قادرا من الناحية المثالية

على أن يحكم دون جهد ، ودون أن يشعر المحكومين بسلطته ... ، أما تنظيم الافراد للدفاع ضد الأعداء فى الداخل والخارج فهو مجرد اعتراف منه بالاخفاق » .

ويترتب باللزوم على نظرية « أعداء الشعب » أن يقوم الحاكم بتكوين أجهزة لتتبع أعداء الشعب ومراقبتهم وكشف أمرهم . فتقوم ادارات التجسس على الأفراد ، وتنفق عليها الاموال ويكون للاجهزة العسكرية والجيوش الاولوية ، يسخر لها مافى الدولة ومن فيها ، حتى تستأثر بكل الاهتمامات وتتقدم كافة الحاجيات بحجة الدفاع ضد أعداء الشعب فى الداخل والخارج .

وان هذا الامر ـ استئثار الأجهزة الدفاعية والعسكرية بالاهتمام بالجهد وبالمال ـ أرهق وأرعب حتى الدول الكبيرة مما دعا الرئيس الامريكى دوايت ايزنهاور أن ينذر بهذا الخطر فى ختام رسالته عند توديعه للشعب الامريكى لدى انتهاء ولايته الثانية فى ١٧ يناير سنة ١٩٦١ م فيقول :

« ان الولايات المتحدة لم تعرف صناعة الاسلحة حتى نشوب آخر حرب عالمية ... وأصبحنا منذ ذلك الحين مكرهين على أن نخلق صناعة للاسلحة ذات أبعاد شاسعة ، وأضفنا الى هذه الصناعة ثلاثة ملايين ونصف من الرجال والنساء يرتبطون بالمؤسسة الدفاعية ارتباطا مباشرا ، وأصبحنا ننفق سنويا على الامن العسكرى أكثر من الدخل الصافى للشركات الامريكية وهذا التواتر بين مؤسسة عسكرية وبين صناعة كبيرة للاسلحة هو تجربة أمريكية جديدة ، وكذلك فان كل مدينة ، وكل مجلس من مجالس الولايات ، وكل ادارة من ادارات الحكومة الفدرالية ، تشعر بالتأثير الكلى لهذه البدعة الجديدة سواء أكان هذا التأثير اقتصاديا أو سياسيا أو روحيا .

ونحن نقر بحاجتنا لمثل هذا التطور ، ولكن علينا أن لا نغفل مضاعفاته لأن هذه المضاعفات تمس عملنا ، ومواردنا وحياتنا أى أنها تمس بنية مجتمعنا فيجب علينا أن نحذر من اكتساب « المركب العسكرى الصناعى » ـ لقوة تأثيره فى مجالس الحكومة ، سواء سعى المسئولون عنه لاكتساب هذا التأثير أو لم يسعوا اليه ، ويكون فى مثل هذا التأثير خطر كارثى ، وهو خطر نشوء قدرة تحل محل جميع القدرات الأخرى ، وهو خطر موجود ، ويمكن أن يستمر ، فعلينا أن لا نتيح مطلقا لقوة هذا المركب الجديد أن تهدد حرياتنا وعملياتنا الديموقراطية ولابد أن يكون المواطنون فى حالة يقظة وبصيرة تمكنهم من اكراه الآلة الدفاعية الصناعية العسكرية ، على أن تظل خاضعة لأساليبنا وأهدافنا السلمية وتؤمن لهم أن يضمنوا سلامتنا وحريتنا معا » .

ومن الطرق التى يلجأ الحكام اليها للاستبداد بالانسان حكاما ممن يحكمون باسم الشعب يحددون معنى الشعب ! ! !

فليس كل من ينتمى الى الدولة أو يولد على أرضها ويعيش فيها من الشعب . فقد يقصر وصف الشعب على فئة معينة ، كثر عددها أو قل ، وقد يقصره على حزب له ، أو طبقة بعينها ومن عدا هؤلاء لا ينطبق عليهم وصف الشعب ، وبالتالى لا يتمتعون بالحماية الواجبة للشعب ، ولا ينظر لهم بالنظرة الى الشعب ، فلا اعتداد بهم ، ولا بآرائهم ! ! ! بل يصبحون وربما هم الأغلبية العددية أعداء الشعب ! ! !

باسم الشعب وبالنيابة عنه يتولى الحاكم السلطة وبحجة الدفاع عن الشعب ضد أعداء الشعب تعود له مطلقة مستبدة طاغية .

وهكذا باسم الشعب يقضى الشعب على الشعب حماية للشعب من الشعب ! ! والحاكم فى موقف المتفرج السعيد الهانى ! !

ولكن اذا كانت فكرة الشعب لم تفلح فى ضمان حرية الانسان ، والحفاظ على حقوقه وكرامته ، بل ولاقى من الذل والهوان فى ظل فكرة الشعب مالم يلقه فى عهد الحكم الالهى المطلق ... فماذا يفعل الانسان ؟ ؟ ؟ وكيف يواجه الاستبداد ؟

لقد ظهر بوضوح أنه لا جدوى من اهتمام الانسان بشخص الحاكم ، وطرق اختياره ، فالحاكم دائما فرد ، شخص طبيعى ، بشر له كل طباع البشر . . وأن الاستبداد يصل اليه كل من يتولى السلطة ، لأن السلطة كما قال مونتسكيو الفيلسوف الفرنسى ـ تغرى على الاستبداد ، وتدفع اليه حتى أعدل الناس وأكثرهم حبا للعدل .

ولذا فلا جدوى من الاهتمام بشخص الحاكم ولكن ما يجب أن يهتم به الانسان ويركز اهتمامه عليه هو « كيف يحكم المحكوم الحاكم » .

وهذا بدوره يتطلب أن يعى المحكوم بأنه ان كان للحاكم السلطة أن يحكمه ... فان له السلطة أن يحكم حاكمه .

ان الدولة ضرورة للانسان ، والحاكم بالتالى ضرورة للدولة فيتعين البحث فى الوسائل الكفيلة بحفظ الحاكم دائما فى وضعه الطبيعى وبحجمه الطبيعى .

ان السلطة هى الصلة بين الحاكم والمحكوم ... ولا غنى عنها ، ولكن السلطة قد تكون خيرا ، كما هو مقصود بها ، وقد تكون شرا ، فمن الذى يفصل بين الخير والشر ، ويرد السلطة عن شرها بالحكمة والعدل ؟ ؟

لقد كان الله سبحانه وتعالى يرسل رسـله وأنبيائه الى من طغى من الحكام يواجهونهم بالحق ويطالبونهم باقامة العدل بين الناس بالهدى والرشاد ...

« اذهب الى فرعون انه طغى » صدق الله العظيم .

أما وقد قضى الله أن يكون سيدنا محمد صـلى الله عليه وسلم خاتم الرسل والانبياء ولم يقض أن يكون فرعون آخر الطغاه ، فانه ليس هنـاك من هو أولى بهذه المهمة من القضاء ، وليس هناك أولى بالقيام بها من القضاه ...

ان قضية الانسان كانت وما زالت ، وستبقى ، قضية طرفاها الحاكم والمحكوم . ولن ينصف أحدهما من الآخر الا من هـو منوط به اقامة العدل .. الا القضاء ...

وبالتجاء المحكوم المظلوم الى القضاء ، وبالقضاء له بحقه ـ حتى لو كان خصمه السلطة ـ يسعد الانسان ... محكوما كان أم حاكما .

المحكوم بحصوله على حقه وباحساسه واطمئنانه الى أنه يعيش فى ظل العدل .

والحاكم الذى جعل العدل أساس الحكم .

وبهذا ... وبهذا فقط ... يصبح الأمر سـلطة ... لا تسلط ...

* *

وفى بلدى ... بلدى العريق العزيز الغالى ... مصر .. التى لاقت من الطغاة ما لاقت حتى أهلكت آخرهم ...

ولم يعد الناس يذكرونهم الا باجرامهم وآثامهم ...

ولم يعد يذكرهم التاريخ الا ليلعنهم ... بقيت مصر ... شامخة ، وحققت لنفسها دستورا دائما فى عـــام ١٩٧١ أخذ بكافة ـ المبادىء والنظريات والانظمة الحديثة التقدمية لحماية الأفراد وحقوقهم وحرياتهم ... مبدأ السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات « مادة ٣ » ، ومبدأ سيادة القانون «مادة٦٤»

ومبدأ خضوع الدولة للقانون « مادة ٦٥ » ، ومبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين « مادة ٧٥ » ، وكفـل لهم حق التقاضى « مادة ١٦٨ » ، وأكد ذلك بحظر النص فى القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء « مادة٦٨ فقرة (٢) وأكد للقضاء استقلالهم وحصاناتهم .

ولكن هل تكفى النصوص ... ؟

والحروف ... ؟

والكلمات ... ؟

ان كل ما أصـاب مصر والانســـان فى مصر من ارزاء فى الاموال والارواح والكرامات ... وقع وجود نصوص تحمى ، وتصون وتحافظ ! ! !

فاذا لم تـــكن النصوص ، والقوانين ... كافيـة لحماية الانسان فما عليه أن يفعل ؟ ؟ ؟

الحق الحق ... لقد سـئم الانسان لعبـة هـــؤلاء الذين يسطون على السلطة فى الظلام فاذا نجحوا فى الاستيلاء عليهـــا أضفوا على أنفسهم ما شاء لهم من ألقاب وأسماء ! ! ! .. فهـم

الأبطـال ... وهـم الثوار ... وهـم المحررون ... وهـم المخلصون ... وهم خالقوا العزة وهم صانعوا الكرامة ! ! !

وبهذه المشاعر يحكمون بحق الغزو ... وحق الفتح !!! ؟؟؟ كلمتهم قانون ... ومشيئتهم لاراد لها . ومعارضتهم عصيان يستحق العقاب بل العذاب ! ! !

ويصبحوا أكثر طغيانا ممن قضوا على فسادهم وأشد جبرا وطاغوتا ممن أنهوا على طاغوتهم ...

والحق الحق ... ان الانسان لم يعد فى حاجة الى من يفرض عليه القيم والمثل والمبادىء بالقوة ... بل من طبيعة القيم والمثل والمبادىء الاقناع والاقتناع بها ، دون الارغام عليها ...

لذلك فان نشرها فى حاجة الى الحكمة والموعظة الحسنة...

فالديانات الثلاث وهى أعظم من تصدى للدفاع عن الانسان وحقوق الانسان ... لم يعهد بهـا اللـه سبحانه وتعـالى الى ذوى البأس والقوة والجاه ، وهم أقـدر على فرضـها فرضـا بالقوة ... بل عهد بها الى الايتام والمجردين من أسباب القوة أو السلطة أو الجاه .

عهد باليهودية الى موسى من قذفت به أمه فى اليم ، وتربى فى قصر فرعون ... ولم يعهد بها الى فرعون .

عهد بالمسيحية الى عيسى بن مريم من لا والد له ولا مـال ولا جاه ، ولم يعهد بها الى قيصر ...

عهد بالاسلام الى محمد اليتيم الفقير الأمى عليه الصـلاة والسلام ، ولم يعهد بها الى الأعزاء الأقوياء من قريش .

وجاهد الرسل بالحكمة والموعظة الحسنة فزلزلوا العروش ...

كل هذا بفضل الاقناع والاقتناع والحكمة والموعظة الحسنة والايمان ...

ويعود ويسأل المحكوم وماذا لو عاد الحاكم بتغافل النصوص ويبطش من جديد ... ؟

مـــا الطريق ... وكيف الخلاص ؟ ؟ ؟

الجواب قول واحد ....

على الانســـان أن يؤمن بحقوقه ويتمسك بها وأن يعمـل النصوص التى قامت لحمايته وحماية حقوقه وحرياته ...

وبين يدى القارىء أحكام تبين وعى الانسان المصرى ومدى تمسكه بحقوقه .

الانسان المحكوم وقع عليه الظلم فرفضه ولم يعبأ بسلطان الظالم ... وآمن بقضائه فلجأ الى قضاته ...

والقاضى تجرد ... تجرد ... تجرد حتى صار خالصا لله ... فلم ير غير الله وعدله (متمثلا فى قوله سبحانه وتعالى « من يعمل متقـــال ذرة خيرا يـره ، ومن يعمل مثقـــال ذرة شرا يره ») .

أما الحاكم فيكفيه منى أن أذكر له ـ ومن حقه أن أذكر له ـ أن الاحكام جميعها تنفذت ...

فالحكم بتعيين نقيب مؤقت ولجنـة مؤقته لتحل محل نقيب

ومجلس نقابة المهندسين التى قضت المحكمة بانعدام انتخابهما تنفذ ... واستلم النقيب واللجنة المؤقتة النقابة تنفيذا للحكم بالرغم من أن النقيب المحكوم بانعدام انتخابه وزير عامل فى الدولة ...

والحكم بالتعويض ضد رئيس مجلس الشعب قبض المحكوم له عشرة آلاف جنيه قيمة التعويض تنفيذا للحكم .

والحكم فى قضية المستشار على جريشه تنفذ بقبضه ٣٠ ألف جنيه قيمة التعويض المحكوم به .

من كل ما تقدم ـ وعى المحكومين ... وانصاف القضاء ... وخضوع الحاكم للقوانين والتزامه بتنفيذ أحكام القضاء ـ يظهر بوضوح لكل منصف ان الانسان فى بلدى ... الحاكم والمحكوم ـ بدأ السير على طريق تكريم الانسان ، وتحرير الانسان والحفاظ على حقوق الانسان .

ولكن ... ولكن ... وألف ولكن ...

ليس المجد أن يبدأ الانسان السير على الطريق ...

فما أسهل البدء ... ولكن المجد أن يصل الانسان الى نهاية الطريق ...

وارانى وأنا فى مقام الحث على التقدم ببلدى فى طريق الحرية والديمقراطية ، بالضرورة ومن باب أولى أحذر من النكوص ...

فالحذر كل الحذر يا أيها الانسان الحاكم من أن تقدم على التراجع ولو خطوة الى الوراء ...

والعذر كل العذر يـا أيهـا الانسان المحكوم من أن تسمح لحاكم أن يعود الى الوراء ولو خطوة ...

ولا عذر لايكما أن يجور ظلما ، ولا حتى أن يتحمل الظلم ويجـــأر منـه ...

وبينكما ميزان دقيق عادل حساس ...

سلمت كفتاه وموازينة ...

بينكما القضاء القوى الأمين ...

وعلى بركة اللـــه نحو المجد يـــا بلـدى ...

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته يا مصر ؟

ولدك ومحبك

الانســـــان . . . مجرد الانسان . . .

محمود عبد الحافظ هريدى